الأمم المتحدة

الجمعية العامة

Distr.
GENERAL

A/C.5/34/12
3 October 1979
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الدورة الرابعة والثلاثون
اللجنة الخامسة
البند ٩٨ من جدول الأعمال

الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٨٠-١٩٨١

الخطاب الافتتاحي للأمين العام

ان التقليد المعمول به منذ فترة طويلة والذى يقضي بأن يتحدث الأمين العام في اللجنة الخامسة بمناسبة تقديم مقترحاته المتعلقة بالميزانية يتيح لي فرصة ، ارحب بها كل الترحيب ،للالتقاء بكم اليوم ولأشاطركم بعض الأفكار فيما يتعلق بالمقاصد الأساسية والوجهة الأساسية للسياسات التي انتهجتها في اعداد الميزانية البرنامجية المعروضة عليكم الآن والتي ستكون خلال الاسابيع القلائل القادمة موضوع بحثكم بصورة تفصيلية . وانني على ثقة ، ياسيدى الرئيس ، من ان الأعمال الجهيدة التي تواجه اللجنة خلال هذه الفترة سييسرها الى حد كبير وفرة الخبرة والمعرفة والحكمة التي تضفونها على المهمة الدقيقة المتعلقة بتوجيه اعمال اللجنة .

ولقد اسفرت الأوضاع الاقتصادية غير المؤاتية السائدة في العالم عن تزايد تركيز الاهتمام البالغ على المعدل المتزايد للانفاق في القطاع العام . ومن المفهوم جيدا أن الأمم المتحدة ليست استثناء من هذا الاتجاه ولذلك فان سياسة المنظمة بشأن الميزانية لا يمكن ان تقوم بمعزل عن الشواغل المالية للدول الأعضاء . فحاجة كل من هذه الدول الى التقشف المالي والاقتصاد لابد ان تنعكس على نحو ملائم في السياسة المالية لمنظمتنا . ولذلك فانني ، قد احطت علما بالآراء الانتقادية التي اعرب عنها في المناقشات السابقة في هذه اللجنة فيما يتعلق بنمو ميزانيتنا بتفهم كامل لموقف هذه الدول واهتمامها العميق . وقد كنت في هذا الصدد على وعي تام بأنماط التصويت خلال السنوات القلائل الماضية ، وخاصة فيما يتعلق بالاعتمادات المنقحة لفترة السنتين الحالية . وفي حين انني ادرك ان الاحتياجات المتزايدة والمتغيرة لعدد كبير من الدول الأعضاء يجب ان تنعكس في برامج المنظمة ، فانني لا استطيع ان اغفل عن حقيقة ان الدول الاعضاء التي تصل اشتراكاتها الى حوالي ثلاثة ارباع موارد ميزانيتنا العادية لم تعرب عن تأييد ايجابي لاعتماداتنا المنقحة . وهذا التطور يكشف عن موقف قائم فيما بين الدول الأعضاء يشير الى وجود ما هو ابعد من مجرد تفكير انتقادى حول الادارة المالية لمنظمتنا .

وفي ضوء هذه التطورات ، اعلنت في بداية العام سياسة مالية حاسمة قوامها ضبط النفس والاقتصاد ، بما في ذلك التزام بجعل النمو الحقيقي للمقترحات المتعلقة بالميزانية لفترة السنتين القادمة اقرب ما يمكن الى صفر .

وأمامكم اليوم مقترحاتي المتعلقة بالميزانية والتي تتضمن معدلا للنمو الحقيقي قدره ٨ر٠ في المائة . فهذه الميزانية هي ميزانية تقشف اعتقد انها تشكل دليلا قاطعا على الانضباط المالي والاقتصاد . ويمكن قياس الأثر الكامل لهذا الرقم بمقارنته بالمعدلات المناظرة التي تبلغ ٢ر٢ في المائة للتقديرات الأولية فيما يتعلق بفترة السنتين الحالية و ٥ر٣ في المائة للتقديرات الأولية المتعلقة بفترة السنتين السابقة . واذا قيس معدل النمو المقترح بالنسبة الى الميزنة السنوية العادية لمعظم الدول الأعضاء ، فانه يمثل زيادة سنوية نسبتها اقل من نصف في المائة . وانا ، اذ استشهد بهذه الأرقام ، فانني اود ان اشدد على الجهود التي بذلت على مر الايام لخفض النمو في الميزانية الى معدل اقل بشكل حاسم .

وعلى خلاف ذلك فان الاحتياجات المالية الاجمالية ، كما هي معروضة في الميزانية البرنامجية المقترحة ، تظهر بالأرقام المطلقة زيادة صافية قدرها ١١ في المائة . ويعزى هذا الفرق بصفة رئيسية الى اثر التضخم ، وهو عنصر يخرج عن نطاق سيطرة الادارة المالية لهذه المنظمة . واذا كان المرء يلمس ، اطراد النمو في الاحتياجات المتعلقة بالميزانية بالقيمة المطلقة ، من ناحية ، وتناقص معدل النمو بالقيمة الحقيقية من ناحية اخرى ، فانه يصبح من الجلي ان جزءا متزايدا من الموارد المالية يمتصه اثر التضخم الذى ضاعفت من تأثيره في الماضي القريب آثار التعديلات في أسعار العملات .

ان هذه الفترة ليست الا الفترة الرابعة التي تغطيها ميزانية لفترة سنتين والتي تعرض فيها تقديرات الميزانية في شكل ميزانية برنامجية . وفي اطار هذا المفهوم ، ينبغي ان نتذكر ان دراسة احتياجاتنا المالية ترتبط بدراسة برامج وأنشطة المنظمة ارتباطا لا ينفصم . فلاينبغي اضافة اى برنامج دون توفير الموارد المالية اللازمة ولا ينبغي بالمثل اتخاذ اى مقرر فيما يتعلق بالاحتياجات المالية دون اجراء تقدير كامل لما للمقرر من أثر على البرنامج او النشاط المتصل به . وفي هذا الصدد ، مازال ينبغي احراز قدر كبير من التقدم بغية التوصل ـ مع المشاركة الفعالة من جانب الدول الاعضاء ـ الى فرز شامل لجميع برامج المنظمة بهدف التخلص من البرامج التي فات اوانها او اصبحت عديمة الفعالية أو ذات فائدة حدية .

وهذه مهمة لا يمكن ان تتناولها الأمانة العامة وحدها ، ولذلك اود ان اكرر في هذه المناسبة توجيه نداء الى الدول الاعضاء بأن تقدم تأييدها الكامل فيما يتعلق بدعم وتعزيز الموثوقية المالية للمنظمة ، مع توجيه اهتمام خاص لا لاستعراض الأنشطة الجارية فحسب بل لتقرير انشطة جديدة ايضا .

ان كل العملية المتصلة بتقرير البرامج والأنشطة ، وتقدير الاحتياجات المالية ذات الصلة ، وتنفيذ الميزانية ، والادارة المالية العامة للمنظمة ، ينبغي ان تسترشد بموقف صريح وسريع الاستجابة تجاه التحديات التي تنتظرنا ، وان تسترشد في الوقت نفسه بروح من الانضباط والتقيد الماليين .

وتتضمن مقترحات الميزانية المعروضة عليكم الآن ، كخطوة مبشرة بالخير ، كثيرا من الحالات التي اعيد توزيع الموارد ، مما جعل من المتوقع ، كما اوضحت في تقريري عن اعمال المنظمة ، تمويل عدد هام من الانشطة الجديدة من الموارد التي تتوفر نتيجة لاتمام انشطة قديمة او وقفها . وسيلي ذلك خطوات اخرى عن طريق تعزيز نظام مراقبة البرامج وتوسيع نطاقه .

وانني لعلى ثقة من ان المناقشة التي ستتلو ذلك في اللجنة ستقيم ، بوحي من روح الميزنة البرنامجية ، توازنا معقولا بين النواتج البرنامجية المتوقعة وبين المدخلات المالية اللازمة . وهناك حد لقدرة المنظمة على زيادة انجاز البرامج بالمستوى المرتفع المتوقع منها دون توفير موارد مالية تتناسب مع ذلك . ولا تستطيع المنظمة ان تستجيب ، بالفعالية المرغوبة ، للمطالب المتزايدة على الدوام والمتعلقة باضافة برامج جديدة اذا لم يتم في الوقت نفسه ، وبطريقة مرضية ، حسم مسألة الآثار المالية المترتبة على الطلبات . وانني اثق ان المناقشة المقبلة ستبرز هذا الترابط الذى لا غنى عنه بين اعتمادات الميزانية وأداء البرامج .

وقبل اختتام الدورة الحالية ، سيكون معروضا على اللجنة الخامسة ، بالاضافة الى مقترحاتي الأولية المتعلقة بالميزانية البرنامجية ، وثائق اضافية تتعلق بالاحتياجات التي لم يمكن تقديرها تماما وقت اعداد التقديرات الأولية . وبعض هذه الاحتياجات ، مثل الاحتياجات الناجمة عن مؤتمر الأمم المتحدة الخامس للتجارة والتنمية ، وعن اعادة تنظيم ادارة التعاون التقني لاغراض التنمية ، وعن توصيات مجلس التنمية الصناعية ، تتسم بأهمية خاصة وستتيح فرصة مثمرة لتقدير الاحتياجات المتعلقة بالميزانية من زاوية انجاز البرامج المطلوبة .

وتشتمل الميزانية البرنامجية المقترحة التي قدمتها على اقتراح نقل ١٤ وظيفة الى الميزانية العادية كانت تمول سابقا من موارد خارجة عن الميزانية . وفي حين انني ادرك المشاغل والمشاكل التي تنطوى عليها عمليات النقل هذه ، فانني اود ان اطمئن هذه اللجنة الى ان عمليات النقل المذكورة كانت عند ادنى حد لها على الاطلاق ، وانها لم تقبل الا على اساس مبررات لا يرقى اليها الشك . بل انها قد خضعت في الواقع لنفس التدقيق البالغ الذى طبق على طلبات الوظائف الجديدة نظرا لأن عمليات النقل هذه تسهم في النمو الحقيقي للميزانية .

وتتسم الميزانية البرنامجية المعروضة عليكم بالانضباط والاقتصاد اللذين يستلزمان اجراء تخفيضات شديدة في الموارد التي يطلبها مديرو البرامج لمواجهة الزيادة في حجم العمل . وهذا يعني بطبيعة الحال ان يضطلع موظفونا القائمون بالعمل حاليا بواجبات ومسؤوليات اضافية ، وانني انتهز هذه المناسبة لأسجل تقديرى الواجب ،للتفاني الذى يبديه على جميع المستويات الموظفون الذين يتقاسمون العبء في وقت التقشف هذا .

ولا أود ان اختتم حديثي دون الاشادة بما قدمته اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية من تحليل ومشورة بناءين للغاية في تقريرها الشامل عن الميزانية البرنامجية . وأود ان اعرب عن امتناني الخاص للسيد مسيلي ،رئيس اللجنة الاستشارية ، الذى اسدت اللجنة تحت توجيهه مساعدة قيمة في وضع سياسة لمنظمتنا بشأن الميزانية تتوفر لها مقومات البقاء .

وأتمنى لكم ، يا سيدى الرئيس ، ولجميع اعضاء هذه اللجنة النجاح فيما ينتظركم من اعمال تتطلب بذل الكثير ، وتتسم بأهمية حيوية للمنظمة .

- - - - -